مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

2676-1742:Eissn

لامركزية الإدارة البيئية لتفعيل الحكامة البيئية – نحو مقاربة لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

Decentralization of environmental management to activate environmental governance - towards an approach to achieving sustainable development in Algeria

يوسفي علاء الدين*

المركز الجامعي سي الحواس بريكة، (الجزائر)، alaeddine.youcefi@cu-barika.dz

مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة

تاريخ ارسال المقال: 2025/12/02	تاريخ القبول: 2026/02/01	تاريخ النشر: 2026/03/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الانخراط في النقاش الدائر حول الخيارات والسياسات المتاحة أمام الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة عبر طرح مقاربة قاعدية تعتمد على المجتمع المحلي كمستوى لتحليل قضية التنمية المستدامة، بالتركيز على العلاقة التفاعلية بين مدخلات هذه العملية والمتمثلة في اعتبار المجتمع المحلي المسؤول الأول عن البيئة ومخرجاتها المتمثلة في تمكن الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز البعد المحلي لعملية التنمية المستدامة. ولقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان من أهمها أن لامركزية الإدارة البيئية كمنهج لتحقيق الحكامة البيئية التي محصلتها النهائية هي تنمية مستدامة يتحقق من خلال تفاعل ثلاث دوائر مجتمعية وهي السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذا تزايد صلاحيات المجتمع المحلي في مجال البيئة.

كلمات مفتاحية: لامركزية الإدارة البيئية، الحكامة البيئية، ،التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

This study takes part in the ongoing debate on the options and policies available to Algeria for achieving sustainable development. It proposes a bottom-up, community-based approach as an appropriate level for analyzing this issue. The study highlights the interactive relationship between the contributions generated through this community empowerment process and the outcomes that can enable Algeria to achieve its sustainable development objectives, emphasizing the local dimension of the development process.

The study reached several conclusions, the most significant of which is that the decentralization of environmental management constitutes a key approach for establishing effective environmental governance. This governance, whose ultimate goal is sustainable development, is built upon the interaction of three community spheres: local authorities, the private sector, and civil society. The study also demonstrates that strengthening the powers of the local community in the field of environmental management is an essential.

Keywords: Decentralization of Environmental Management; Environmental Governance; Sustainable Development; Algeria.

مقدمة: في وضع عالمي ساده التدهور البيئي برز نموذج تنموي جديد يعتمد على البيئة كمدخل أساسي لتحقيق التنمية، و هو ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة، التي كانت نقلة مهمة في مسار تطور مضامين التنمية في محاولة لتأطير الوضع العالمي الجديد، هذا التوجه رافقه تأطير آخر على المستوى الوطني ببروز مفاهيم الحكامة وخاصة البيئية التي ظهرت لتساير الوضع الجديد للدولة أين أصبحت هذه الأخيرة مجرد فاعل ضمن مجموعة فواعل تسير الشأن العام، وبناء على هاذين التغيرين أصبحت الجماعات المحلية تحتل المركز القاعدي في عملية التنمية.

والجزائر كباقي الدول تأثرت بهذا المسار حيث سعت إلى تبني طرح التنمية المستدامة. إلا أن تحقيق هذا الهدف يستلزم إستراتيجية واضحة المعالم تكون الجماعات المحلية حجر الزاوية فيها وانطلاقا مما سبق فإن الإشكال الذي نطرحه لمعالجة الدراسة هو: **كيف يمكن للامركزية الإدارة البيئية تجسيد الحكامة البيئية للوصول إلى التنمية المستدامة بالجزائر؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدارسة.

أولا: لا مركزية الإدارة البيئية.

ثانيا: الحكامة البيئية.

ثالثا: التنمية المستدامة.

المحور الثاني: الحكامة البيئية بين مطلب اللامركزية الإدارية للبيئة وحتمية التنمية المستدامة.

أولا: لامركزية الإدارة البيئية أداة للتحول إلى الحكامة البيئية.

ثانيا: التنمية المستدامة أساسها الحكامة البيئية.

ثالثا: الحكامة البيئية وسبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: التحديات والجهود.

– منهجية الدراسة:

تتطلب مثل هذه الدراسات التنوع في استعمال المناهج بما يسمح بدراسة وتحليل الموضوع، ونظرًا لطبيعة موضوعنا تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

*** المنهج التاريخي :**

يمكن استخدام هذا المنهج في رصد المراحل التاريخية لمتغيرات الدراسة (الحكامة البيئية، التنمية المستدامة)، وكذا التطورات والتحولات التي لحقت بها في سياق التجربة الجزائرية.

*** المنهج الوصفي:**

وقد ارتأينا استخدام هذا المنهج لوصف وإظهار كل ما يتعلق بجوانب المتغيرين اللتين نريد دراسة العلاقة بينهما، أي لامركزية الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تحليل وتفسير بعض العلاقات التي تربط أجزاء الموضوع.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدارسة:

أولا: لا مركزية الإدارة البيئية:

جوهر الإدارة البيئية هو كيفية الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال صياغة كافة الإجراءات الكفيلة بحد المهددات البيئية، لكن قبل التحديد مفهوم هذا المصطلح لابد من تعريف البيئة.

أ–البيئة: حسب **تقرير برنامج الأمم المتحدة** هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يتفاعل معه بشكل متبادل بكل ما يشمله هذا الإطار من الموارد الحية و اللاحية.([1]) وبالتالي فالبيئة هي محيط الإنسان الذي يؤثر و يتأثر به و يحصل منه على مقومات حياته .أما في الجزائر فتم تعريفها في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها الموارد الطبيعية الحيوية ولا حيوية و كل أشكال التفاعل بين تلك الموارد.([2])

بالنسبة للمشرع الجزائري وبالرجوع الى القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جويلية 2003 نجد أنه لم يعرف لنا البيئة وانما أشار اليها ضمنيا (القانون، 2003)، فنجد أن المادة 04

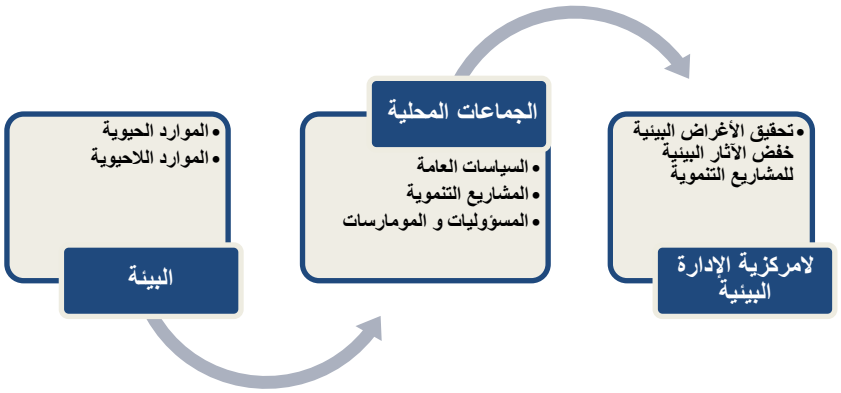
نصت على أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذلك بين المناظر والمعالم الطبيعية. (القانون، 2003)

ب–الإدارة البيئية: تزايد إستخدام هذا المصطلح بشكل واسع في النقاشات النظرية لمسائل البيئة والتنمية المستدامة حيث أصبحت منهج علمي لدراسة البيئة فهي حسب "**Hening**" "السياسات والنشاطات الهادفة إلى تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنموية المحددة مسبقا في مجال البيئة."

في حين عرفتها **المنظمة الدولية للمواصفات و المقاييس(ISO)** ب"كونها مجموعة الإجراءات والعمليات والممارسات المتعلقة بتطوير السياسات البيئية و تطبيقاتها و الحفاظ عليها"([3])وبذلك فهي إدارة هدفها الأساسي إحداث الموازنة بين نشاطات الإنسان و البيئة لتفادي الانحرافات والأخطار المتوقعة. وعليه يمكن القول بأن هذا المجال من الإدارة هو معالجة منهجية لحماية البيئة من الآثار السلبية للنشاطات الإنسان وبشكل خاص الاقتصادية منها، وفق إستراتيجية بيئية تتماشى والمخطط التنموي الوطني بغية الوصول إلى بيئة أفضل لكل الأجيال البشرية، إضافة إلى الأدوات التي تسمح بصياغة تلك الاستراتيجيات و تنفيذها([4])

ج–اللامركزية الإدارية البيئية: كان لتحول الهيكل التراتبي المسير للمجتمع على مستوى الدولة دور في تغير ميزان القوى بين الفواعل المجتمعية المسيرة للشأن العام، فبعد أن كانت الدولة منفردة بتسيير المجتمع ظهر وضع جديد أصبحت فيه الدولة فاعل من بين مجموعة فواعل، تنازلت لها عن جزء من سلطاتها كضرورة فرضها التطور الحاصل في وظائف الدولة من جهة و تزايد مطالب المواطنين بالمشاركة في صنع القرار المحلي من جهة أخرى، و بهذا المعنى تأتي لامركزية الإدارة البيئية لتعبر عن هذا الوضع فهي تقاسم السلطات الإدارية في مجال البيئة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية حيث تحتفظ الأولى بحق المتابعة والإشراف والموائمة بين السياسات المختلفة لمجتمعاتها المحلية وتتمتع الثانية باستقلالية في وضع الإجراءات والقواعد والسياسات للحفاظ على بيئة سليمة والشكل التالي يوضح مفهوم لامركزية الدارة البيئية.

الشكل رقم 01: مفهوم لامركزية الإدارة البيئية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مطانيوس مخول، عدنان غانم،"نظم الإدارة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 25،عدد 2، ص36.

د– وسائل لامركزية الإدارة البيئية:

لتحقيق غايات الإدارة البيئية لابد من توافر مجموعة من الوسائل:

أ–الوسائل القانونية: من خلال حرص الإدارة المحلية على تأكد من احترام الفواعل المجتمعية أفراد ومنظمات للمعايير البيئية مع العمل على إقتراح المشاريع القانونية التي تحمي البيئة على السلطة المركزية.

ب– مجموعات الضغط: و هي عبارة عن الجمعات و المنظمات الغير حكومية و المهتمة بقضايا البيئة و حمايتها و التي تعمل على دعمها للمشاريع الاقتصادية فنيا وماليا على أن تكون مشاريع ذات توجه بيئي.

ج–التمويل: و يعني ذلك الاعتماد على الطاقة النظيفة و الابتعاد عن التلوث البيئي مما يؤدي إلى خفض التكلفة الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية.([5])

ثانيا :الحكامة البيئية:

يعود إستخدام هذا المصطلح إلى العصر اللاتيني واليوناني القديمين كمفهوم يعني قيادة السفن ليتم استخدامه فيما بعد من طرف المؤسسات المالية الدولية بعد إعطائه بعد مجتمعي بربطه بتسيير شؤون الدولة وخاصة في تقرير البنك الدولي بعنوان الحوكمة والتنمية.

أ–تعريف الحكامة: يعد هذا المصطلح ترجمة للكلمة الإنجليزية "**GOVERNANCE**" والتي عربت إلى العديد من المصطلحات وهو يعني من **الناحية اللغوية:** عملية التحكم والسيطرة من خلال ضوابط وقواعد لتحقيق الرشادة وهو بذلك يحمل العديد من المعاني كالحكم والاحتكام وتحاكم. ([6])

أما **اصطلاحا**: فهناك زخم في التعاريف المقدمة لذا المصطلح تعددت بتعدد خلفيات من قدم التعريف حيث تعرفها **مؤسسة التمويل الدولية**"على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات و تسيرها فهي أسلوب لممارسة الإدارة الرشيدة ([7])و بالتالي فالحكامة هي وسيلة لممارسة السلطة باختلاف أنواعها و بكل ما تتضمنه هذه الوسيلة من و قواعد و إجراءات و آليات تضمن للمواطنين ممارسة حقوقهم و تحمل واجباتهم.([8])

ب– الحكامة البيئية: في تقرير برنامج الامم المتحدة حول التنمية الإنسانية لعام 2013 أصرت على ضرورة تبني استراتيجيات رشيدة من أجل للتعامل مع قضايا البيئة وعليه أضيف للحكامة بعدا البيئي وهو ما يصطلح عليه بالحكامة البيئية،([9]) وفي هذا المجال تركز أغلب التعريفات على أن الحكامة البيئية هي الكيفية التي تتيح للمجتمعات التعامل مع المشكلات البيئية للوصول إلى حلول عقلانية لها وهي بذلك التفاعل الحاصل بين الفواعل المجتمعية للتصدي للتحديات البيئية الحاصلة على مستوى الدولة في إطار تشاركي وتكاملي وبالتالي يمكن القول أن الحكامة البيئية هي الآلية التي يصنع من خلاله القرار ذو الشأن البيئي، عن طريق خلق قيادة تشاركية لكل فئات المجتمع بغية استدامة البيئة([10])معنى ذلك أنها تشمل كافة الترتيبات الرسمية وغير الرسمية المحددة لكيفية استغلال الموارد الطبيعية وطرق التصدي للمشكلات البيئية عن طريق صناعة القرار البيئي.

من خلال التعريفات المقدمة نجد أن الحكامة البيئية تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **زيادة المشاركة:** حيث تساهم الحكامة البيئية في زيادة عدد الفواعل المشاركة في صنع السياسات وصياغة الأجندات الخاصة بالبيئة.

❖ **زيادة الخصخصة:** من خلال الشراكة الحاصلة بين السلطات الرسمية والفواعل غير الرسمية في تنفيذ السياسات البيئية سواء على المستوى المحلى أو الدولي ومعنى ذلك أن مسألة الحكم لم تعد تقتصر على السلطات الرسمية فقط وانما هناك فواعل خواص غير رسمين تهتم بإدارة المسائل البيئية.

❖ **زيادة التجزئة:** وتكون التجزئة على ثلاثة مستويات الخاصة بصنع القرار: المحلية والوطنية والدولية حيث أن صنع القرار البيئي وتنفيذه يتم عن طريق مراعاة المصالح المختلفة.([11])

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة:

كان للتأثير الحاصل بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى الدولي ببروز كيانات سياسية جديدة تمثلت في دول العام الثالث و الدمار الذي لحق بأوروبا بعد الحرب دور في ظهور هذا المصطلح و تطوره في ما بعد حيث طرح بمعنين منفصلين ففي الدول المتقدمة جاء من أجل إعادة إعمار أوروبا، أما في الدول المتخلفة فقد طرح لجعل هذه الأخيرة دول متقدمة ([12])و فيما كان مفهوم التنمية في بداية ظهوره يركز على النمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو لم يرافقه رفاه اجتماعي ما جعل هذا المفهوم محل العديد من الانتقادات التي ترافقت مع تقارير الأمم المتحدة التي ركزت على أهمية الجانب الإنساني في عملية التنمية ،انطلاقا من فكرة أن التنمية هي توسيع الخيارات الإنسانية لضمان حياة كريمة للأفراد غير أن هذا التطور لم يتوقف هنا خاصة بعد المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة بداية مع "**مؤتمر ريو دي جانيرو** "والتي أضافت بعد الاستدامة لعملية التنمية أين أصبح مفهوم التنمية المستدامة يبحث في كيفية الوصول إلى الرفاه الاجتماعي دون إلحاق الضرر بالبيئة([13]) .

والجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية قبل الوصول إلى التنمية المستدامة:

الجدول رقم 01: تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية ح ع II منتصف ستينيات القرن العشرين	–اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية –إهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينيات+م نتصف سبعينيات القرن العشرين.	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية. الإنسان وسيلة التنمية.

3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه.	منتصف السبعينيات –منتصف ثمانينيات القرن العشرين.	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. –اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية. الإنسان وسيلة التنمية. الإنسان صانع التنمية.
4	التنمية المستديمة = الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. –اهتمام كبير بالجوانب البيئية. –اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية. الإنسان وسيلة التنمية. الإنسان صانع التنمية.

المصدر :أمال يوب، كريمة سلطان،" **المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة– دراسة حالة مديرية البيئة بولاية سكيكدة–** "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول علاقة البيئة بالتنمية– الواقع والتحديات، الجزائر: جامعة جيجل (الجزائر)، 27 و28 افريل2015، ص 12.

1– تعريف التنمية المستدامة: لقد شكل إنعقاد "**مؤتمر ستوكهولم**" بداية الاهتمام بخطورة الوضع البيئي المتأزم وزاد الإهتمام مع صدور عدة تقارير دولية أهمها تقرير"**لجنة برونتلاند**" سنة 1987 بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"**و**بعده جاء "**مؤتمر ريو دي جانيرو**"سنة 1992 والذي أطلق عليه "**قمة الأرض**" هذا التوجه تدعم بمؤتمر التنمية المستدامة في **جوهانزبورغ** سنة 2002 كل هذا الاهتمام أعطى دفع اكبر لدراسة التنمية المستدامة([14])

التنمية من حيث اللغة: تعني الزيادة الأشياء كما و كيفا فنقول نمى الزرع أي زاد و نقول نمى الحديث أي شاع[15] أما من **الناحية الاصطلاحية** فيصعب تحديد تعريف جامع لها إلا أن المتفق عليه أن التنمية عملية تكاملية تراكمية تتم في إطار نسق من الروابط البالغة التعقيد يكون الإنسان هدفها النهائي و وسيلتها الرئيسية و الحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جميع التغيرات التي تطرأ على الجوانب المختلفة و إنما حصيلة نسيج التفاعلات

المتبادلة بينها ([16])و تبعا لاختلاف التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية تعددت مفاهيم التنمية المستدامة و ذلك راجع إلى:

– المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة عبرها: فالحديث عن الاستدامة يتم على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويختلف من مستوى لآخر.

– إن التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية بل هو مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة منها والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.

– إن التنمية المستدامة لم تكن مقتصرة على الاقتصاديين فقط، بل تناولها أيضا البيولوجيون والجيولوجيون والإيكولوجيون وعلماء الطبيعة، بالإضافة إلى علماء الاجتماع والسياسة والمهتمون بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمون بالصحة.

– صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك.([17])

ورغم هذا التعدد يمكن تعريف التنمية وفق مستويين:

أ– التعريفات المؤسساتية: حيث عرفتها"**الفاو**"بأنها" إدارة وحماية الموارد الطبيعية واستغلال التطور التقني والمؤسساتي من أجل الاستمرار في تلبية احتياجات الأجيال البشرية المتعاقبة "وهي بهذا المعنى تشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من اجل رفع الكفاءة الإنتاجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي.([18])

في حين عرفتها "**لجنة برونتلاند**" "بأنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تحقيق إحتياجاتها "([19])

ب– التعريفات الأكاديمية: حيث عرفها مدير حماية البيئة الأمريكية "**ويليام روكلز هاوس**" فقد " بأنها العملية التي تحقق النمو الاقتصادي دون أن يؤثر ذلك على القدرات البيئية باعتبار أن النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة عمليتان متكاملتان".

أما قاموس فعرفها وبستر بأنها تنمية تستخدم الموارد الطبيعية دون إستنزافها أو تدميرها جزئيا او كليا([20])

– وعرفها "**بيتر هوايت**" و"**فيليب أغيون**" على أنها " العملية التي تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد الرفاهية بوضوح، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك".[21]

و بناء على ما تقدم من تعريفات يمكن القول ان التنمية المستدامة هي تنمية تسعى لتجاوز التطوري البشري الزماني والمكاني المحدود من خلال استدامة مستويات الاستهلاك في كل مكان وعلى المدى البعيد مع ضمان الحفاظ على التوازن القائم بين البيئة والتنمية.

2– أبعاد التنمية المستدامة: تجدر الإشارة بأن التنمية المستدامة في بداية الأمر طرحت كنموذج بيئي ليتم فيما بعد تطويره و يصبح ذو مفهوم شامل ذو أبعاد متعددة :

أ–البعد الإجتماعي: يتمثل هذا البعد في تحقيق التوازن بين علاقة الطبيعة والإنسان من خلال الموازنة بين النمو السكاني و الموارد المتاحة.

ب–البعد الاقتصادي: يتمثل في الإثار الاقتصادية على البيئة حيث أن النظام الاقتصادي المستديم هو الذي يكون له تأثيرات سلبية أقل ويستغل الموارد الطبيعية في حدود المتاح.

ج–البعد البيئي: يعتبر هذا البعد أهم بعد في التنمية المستدامة حيث أن الندرة البيئية أو تلوثها يعتبر من أهم مهددات التنمية في الدول وهذا ما أدى إلى الربط بين البيئة و التنمية المستدامة. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (22).

المحور الثاني: الحكامة البيئية بين مطلب لامركزية الإدارة البيئية وحتمية التنمية المستدامة:

تتحدد فاعلية الإدارة المحلية على مدى الصلاحيات التي تتنازل عنها الإدارة المركزية لصالحها ومدى الاستقلالية المالية التي تتمتع بها وفي هذا المجال فإن نقل صلاحيات صنع السياسات والقواعد والإجراءات والقضية ذات العلاقة بالبيئة، فتصبح الإدارة المحلية هي صانعة القرار البيئي و منفذته وهي من تضع استراتيجيات لتأطير مشاركة كافة الفواعل في قضايا البيئة. (23)

أولا:–لامركزية الإدارة البيئية أداة للتحول إلى الحكامة البيئية: تساهم لامركزية الإدارة البيئية في تحقيق الحكامة البيئية من خلال :

أ–**لامركزية الإدارة البيئية تحول التخطيط من الطابع التقليدي إلى التخطيط التشاركي** وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التحول من التخطيط التقليدي إلى التخطيط التشاركي

تقيم الوضع و تحديد نقاط القوة	–عمل المواطنون المحليون على تقاسم خيرات المجتمع المحلي. –تحديد الفواعل المجتمعية للموارد المتاحة و يعملون على تطويرها. –كم تستكشف تلك الفواعل المحلية مجالات تحسين المجتمع المحلي و يتفاوضون على طرق تنميته
تحديد مسار التغير	– تحديد الوضع القائم من طرف الفواعل المجتمعية هو بداية لمسار التغير المجتمعي. طرح الحلول المقترحة بشكل سلمي .
تصميم مسار التغير	–تتناقش الفواعل المجتمعية لمعرفة حلول الأزمة لتحقيق التنمية و خلق المشاريع اللازمة لذلك.
تصميم مسار التنفيذ	–في هذه المرحلة يتناقش الفواعل حول طرق إدارة الموارد حيث يحددون كيفية إستخدام الموارد المحلية المتاحة . –تحديد خطة لتنفيذ طرق إدارة الموارد اللازمة لتحقيق مسار التنمية المستدامة.

المصدر:إعداد الباحثين بإعتماد على أحمد السيد دقن،"التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية –نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة"، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 39، العدد 02، جوان 2019، ص 262.

ب–لامركزية الإدارة البيئية تشجع الرقابة الذاتية على البيئة: عندما تتولى الإدارة المحلية تسير الأمور البيئية فإن ذلك يسمح بوجود رقابة ذاتية على نتائج العمليات البيئية وعلى الأداء الجماعي للفواعل.

ج–لامركزية الإدارة البيئية تعني مسائلة مجتمعية: حيث انه في إطار هذه اللامركزية تصبح الإدارة أقرب للمواطن و بتالي يصبح من السهل الموائمة بين السلوك المجتمعي اتجاه البيئة و القوانين و التشريعات و هي مسائلة من أعلى ،و في نفس الوقت فأن إشراك المواطنين المحلين فيصنع القرار البيئي يجعل السلطة المحلية أكثر شفافية ومن ثم أكثر عرضة للمسائلة المجتمعية. ([24])

إن التقليل من المركزية الإدارية في الدولة بنقل صلاحيات أوسع للجماعات المحلية، وخاصة فيما تعلق بالسياسات البيئية يسمح بتجسيد حكامة بيئية ذات فاعلية في الوصول إلى التنمية المستدامة، معنى ذلك أن هذه التنمية تصبح مسؤولية محلية ذات بعد قاعدي، وعليه أول خطوة في التنمية المستدامة هي تفعيل اللامركزية الإدارية البيئية التي تسمح بالانتقال للخطوة الثانية وهي الحكامة البيئية للوصول إلى النتيجة النهائية وهي التنمية المستدامة.

ثانيا: التنمية المستدامة أساسها الحكامة البيئية:

الحكامة تبدأ مع الاستخدام العقلاني للموارد وتحسين أداء الخدمات العامة وتشجيع الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في ذلك، ومن ثم تظهر في تفعيل الحق في المشاركة في صنع القرار ومسائلة السلطات حول إدارتها للمورد المحلي.([25]) لذلك فالحكامة تعتبر من الشروط المسبقة للاستمرار النهج التطوري لذلك نجد متطلبات التنمية المستدامة تتجسد في ظل وجود حكامة بيئية و ذلك من خلال ما توفره من تسهيلات : ([26])

–أهمية تمتع النظام بالشرعية مدعومة بفاعلية الأداء.

–وجود منظمات قيمية تعكس شفافية حكم المؤسسات.

–الموائمة بين الهياكل الاجتماعية والسياسية والتغيرات الاقتصادية.

– الأولوية للقانون في ظل الشفافية والمشاركة والمساهمة في عملية اتخاذ القرار.

أ–الحكامة البيئية تعمل في إطار تشاركي للوصول للتنمية المستدامة:

إن استدامة التنمية تتحقق في ظل تفاعل ثلاثة مستويات هي السلطات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. حيث يتيح هذا التفاعل لتقوية أشكال المشاركة في صنع المسار التنموي بين مختلف تكوينات المجتمع وهذا ما توفره الحكامة البيئية.

–السلطات المحلية: حيث تعمل الإدارة المحلية في هذا المجال على إشراك المواطنين في مختلف لجانها الرسمية واللقاءات الدورية الخاصة بدراسة الوضع البيئي، و كذلك عبر تأطير المهتمين بالبيئة ضمن لجان مرافقة ومتابعة للمشاريع التنموية، إلى جانب توجها في سياساتها المحلية نحو تبني منهج الاقتصاد الأخضر بإنشاء وتشجيع المشاريع الاقتصادية الصديقة للبيئة.

–المجتمع المدني: إن فاعلية المجتمع المدني في مجال التنمية تكمن في قدرته على تأطير المواطنين حول قضايا من خلال تشجيعهم على الالتزام الطوعي كمنهجية أكثر فعالية للوصول غلى وضع بيئي أفضل ومن إلى استدامة التنمية.([27]) في هذا صياغ نجد منظمة عربية رائدة في العمل التطوعي وهي هيئة الأعمال الخيرية الإمارتية وهي منظمة غير

حكومية ذات طابع خيري رسالتها المساهمة في تحسين ظروف المحتاجين ضمن تنمية مستدامة وشاملة وبيئة صحية وتبعا لذلك استطاعت أن تحصل على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة وذلك نظير ما حققته حيث استطاعت أن تصل بمساعداتها إلى اكثر من 50 دولة وإلى 10 ملاين من الفقراء والمحتاجين.([28])

–القطاع الخاص: يستطيع القطاع ضمن الشراكة المجتمعية المساهمة في إرساء معالم الحكامة البيئية المحلية من خلال تبني المؤسسات الاقتصادية للمعايير البيئية في إنتاج وتسويق منتوجاتها لرفع أدائها البيئي([29]) فضلا على أن الحكامة البيئية أصبحت مصدر اهتمام من طرف المؤسسات الاقتصادية كون الصورة البيئية للمنتوج الصناعي أو الخدماتي يمنحه قدرة تنافسية فالحكامة البيئية تمنح الفرص للقطاع الخاص من اجل دمج الاعتبارات البيئية للعمليات الصناعية و معالجة المشاكل البيئية للوصول إلى ما يعرف بالكفاءة البيئية.([30])

من خلال الطرح السابق نستنتج أن الحكامة تقدم نموذج جديد للحكم يعتمد على ثلاثة دوائر يقوم بينها عقد إجتماعي يحدد لكل طرف دوره في العملية التنمية.

ب – النموذج الياباني في الحكامة البيئية المحلية:

لقد تبنت اليابان مفهوم الحكامة البيئية وطبقته على أرض الواقع، هذه الحكامة التي سمحت لها بتحديد صلاحيات كل من السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار دعمها للامركزية الإدارية للبيئة، حيث أن اليابان بدأت الاستثمار في السيطرة على التكنولوجيا لمكافحة تلوث الماء والهواء من الموارد الصناعية حيث خصصت لهذا الاستثمار أكثر من 900 بليون ين في منتصف السبعينيات. فكانت من نتائج هذا الاستثمار تناقص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 83% و أكسيد النيتروجين إلى29% وتركيز الكربون في الأكسيد الأحادي إلى 60% ،إضافة في تحسين جودة المياه بشكل متسارع .

كل هذه النتائج كانت محصلة لعمليات الحوار والتعاون بين السلطات المحلية والفواعل المجتمعية ،إضافة غلى تدعيم هذه الآلية بمنظومة من القوانين البيئية هي: القانون الأساسي للسيطرة على التلوث البيئي سنة 1967 قانوني السيطرة على التلوث الهوائي سنة 1967 و 1970 وقانون السيطرة على تلوث الماء في سنة1970 لتبقى تجربة اليابان نموذج يمكن الاقتداء به في تطبيق الحكامة البيئية.([31])

ثالثا: الحكامة البيئية وسبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: التحديات والجهود.

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على تبني العديد من الاستراتيجيات في مجال التنمية المستدامة من خلال تضمين قضايا البيئة ضمن برامجها التنموية حيث بادرت الجزائر إلى تخصيص 36.5 مليار دينار لدعم التنمية المستدامة من خلال مشاريع حماية الساحل وحماية التنوع البيولوجي وعمليات تحسين المحيط الحضري ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تم إنجاز اكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية. و كذلك إنجاز الحضيرة الوطنية التي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.([32])

ولكن رغم ذلك فالجزائر لا زالت تواجه العديد من **التحديات** في مجال التنمية المستدامة.

أ– تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يواجه العديد من التحديات أهمها:

–مشكلة التصحر: حيث يوجد العديد من المناطق المعرضة لهذا المشكل الأمر الذي يهدد مستقبل الزراعة

–التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية: و ذلك بتحويل العديد من الأراضي الزراعية إلى منشآت عمرانية إضافة إلى الحرائق التي تتلف سنويا الغابات في الجزائر

– التلوث البيئي: على اختلاف أسبابه كتخلص من النفايات وخاصة الطبية منها بطرق غير سليمة حيث يقدر حجمها أكثر من 124 ألف طن سنويا، إضافة غلى قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من نفايات المصانع دون معالجتها. حيث هناك دراسة في الجزائر حددت نسبة الماء الصالح للشرب بـ :40% فقط ونسبة 45% مياه مرضية و 15% نسبة المياه الرديئة.([33])

–ضعف النمو الاقتصادي: وذلك بسبب تبني الجزائر النموذج الاقتصادي البني على التصنيع فأهملت القطاع الزراعي ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير منتج بقطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

–تفاقم حدة الفقر: والذي ساهم فيه عدة عوامل منها الإصلاحات الاقتصادية كبرنامج الإصلاح الهيكلي ونظام الخصخصة وسياسة تخفيض قيمة الدينار كلها كانت لها انعكاسات سلبية على المواطن من خلال تزايد نسبة البطالة في المجتمع وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن. ([34])

ب– جهود الجزائر للتوجه نحو الحكامة البيئية:

في هذا المجال هناك جهود واضحة للوصول لتحقيق الحكامة البيئية في الجزائر:

– البناء المؤسساتي: من خلال مجموعة من الهيئات منها:

- **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة**: يترأس هذا الجهاز رئيس الحكومة و 12 وزيرا بالإضافة إلى مجموعة من التقنيين المتخصصين في مجال البيئة و يهتم بمتابعة السياسات الدولية الخاصة بالبيئة.
- **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**: وأنشئت هذه الوزارة في سنة 2000 فكانت تمهيدا لإدراج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموي
- **مراقب المهن البيئية**: ويعمل على عدة مستويات أهمها الجماعات المحلية بتسيير النفايات الصلبة.

– البناء القانوني: في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة سنت العديد من التشريعات أهمها:

- **قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدام(جوان 2003)**:الذي تم من خلاله تبني أهم مبادئ ريو دي جانيرو وأهم ما نص عليه هو تحديد ترتيب وقائي لمختلف مركبات البيئة ثم إدماج قضايا البيئة من خلاله في مختلف المستويات العلمية.
- **القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات**: حيث اعتبر أن تخلص منتجي النفايات أو الحائزين عليها إجباري لكن ضمن شروط لا تسمح بإلحاق الضرر بالبيئة.([35])

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح ان لامركزية الإدارة البيئية كمنهج لتحقيق الحكامة البيئية يتحقق من خلال تفاعل ثلاث دوائر مجتمعية وهي السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يسمح بتفعيل النموذج القاعدي للتنمية المستدامة، كون أن هذه الأخيرة هي قضية مجتمعية واللامركزية هي الأداة الفعالة القادرة على تجسيد هذا النهج وبالتالي فتزايد صلاحيات المجتمع المحلي في مجال البيئة يعني توفر شروط أكبر للتجسيد الحكامة البيئية التي محصلتها النهائية هي تنمية مستدامة أساسها قاعدي منبثقة من المستوى المحلي، وفي الجزائر هناك سعي لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الحكامة البيئية لكن هذه الخطوة تبقى بعيدة على تكرس الفاعلية الحقيقية بين الحكامة البيئية والتنمية المستدامة لغياب رؤية وإستراتيجية واضحة المعالم تؤطر تلك الرؤية أساسها البداية في تفعيل دور الجماعات المحلية في إدارة قضايا البيئة.

يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات والتي من شأنها أن تساهم في تفادي معوقات تفعيل مقاربة الحكامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر كما يلي:

–انتاج منظومة معارف الكترونية تعنى بإثراء البعد البيئي لدى كل شرائح المجتمع .

–عمل دورات تدريبية خاصة بالتوعية البيئية في المؤسسات التربوية والجامعية يشرف عليها اطارات مكونين في هذا المجال.

–لامركزية الإدارة البيئية يستدعي اشراك المواطنين وإعلامهم (البيئة مسؤولية الجميع).

–تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعية بأهمية القضايا الناشئة من حماية البيئة، والمشاكل البيئية، باعتباره فاعل أساسي في تكريس الحكامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

– الكتب :

– حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في كتاب: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

– سالم نصيرة، **الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب دراسة ميدانية بولاية بسكرة في: كتاب ملتقى أليات حماية البيئة، الجزائر 30 ديسمبر2017** ، طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي،2017.

– شعبان عبد العالي عطية وآخرون، **معجم الوسيط في اللغة العربية**، ج 1، القاهرة: دار الفكر،2004.

– عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية،2005.

– الكايد زهير، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.

– محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس السبعينيات آفاق المستقبل**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 1986.

– المقالات :

– أحمد ابراهيم ملاوي،"أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

– بلعورة هجيرة، ابو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، إسهامات "الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر نموذجا"، **مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، أفريل 2017.

– بومدين طاشمة،"الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"،**مجلة التواصل**، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 26،جوان 2010.

– عبد القادر بلخضر، آدم رحمون،"الخيارات الإستراتيجية للخروج من تبعية المحروقات وتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة إقتصاديات المال و الاعمالjfre** ، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2018.

– على أحمد السيد دقن،"التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية –نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة"، **المجلة العربية للإدارة**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 02، جوان 2019.

– عيسى قبقوب، كاكي محمد،"السياسة البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر"،**مجلة آفاق علمية**، جامعة تامنغست، الجزائر، العدد 13،أفريل 2017.

– كربالي بغداد، حمداني محمد،"استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 45، جوان 2010.

– كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 25، الجزائر، 2002.

– مراد ناصر،"التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 06، جوان 2010 .

– مطانيوس مخول، عدنان غانم، "نظم الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 25، العدد الثاني،2009.

– مهني وردة، "دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة"، **مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية**، جامعة سطيف 2، الجزائر، العدد 24،جوان 2017 .

– أعمال ملتقى أو مؤتمر :

– زكريا محي الدين، بن يعقوب مروة،بن حجوبة حميد، التنمية المستدامة حالة الجزائر،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المحاسبة الخضراء و التدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة الجزائر:جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم)،28-29 نوفمبر 2017.

– زين الدين بريوش، جابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات دراسة حالة شركة الإسمنت"ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدو لي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الجزائر: جامعة ورقلة،22-23 نوفمبر 2011".

– سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع و أفاق التنمية المستدامة في الجزائر،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة بعض تجارب الدول،23-24 أفريل 2018."

– عياد محمد سمير، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بولعيد (الشلف)، د س ن ".

– غريب بولرباح، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة،(الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة ورقلة-الجزائر،25-26نوفمبر 2013.

– لعفيفي الدراجي، توفيق بن الشيخ،متطلبات تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول المقاولتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، الجزائر:جامعة 08 ماي 1945 (قالمة)24-25 أكتوبر 2017" .

– محمد ياسين غار، "محددات الحوكمة و معاييرها"،(المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الغدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان –طرابلس لبنان،15-17 ديسمبر 2012) .

–الوثائق القانونية:

– المواد من 02-08: القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية (ج.ر)، عدد 43، مؤرخ في 20 جويلية 2003.

– المواقع الإلكترونية:

– سفيان فوكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي، (تم التصفح يوم:2019/09/20 ، الساعة 15H00)، من موقع:

https://www.googlle.com /url sa=t&source=web&rct+j&url

الهوامش :

[1] – سالم نصيرة، **الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب دراسة ميدانية بولاية بسكرة في: كتاب ملتقى أليات حماية البيئة ،الجزائر 30 ديسمبر2017** (طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي،2017)،ص36.

[2] – بلعورة هجيرة، ابو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، إسهامات "الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ،الجزائر نموذجا"، **مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، أفريل 2017، ص 121.

[3]– غريب بولرباح، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة،(**الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة ورقلة-الجزائر،25-26نوفمبر 2013**)،ص 141.

[4] –عبد الرحيم علام،**مقدمة في نظم الإدارة البيئية**،(مصر:المنظمة العربية للتنمية الادارية،2005)،ص3.

[5] -مطانيوس مخول، عدنان غانم، **"نظم الإدارة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،مجلد25،العدد الثاني،2009 ،ص36

[6] –بلعورة هجيرة، أبو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، المرجع السابق الذكر، ص ص 120 -121.

[7]– محمد ياسين غار،"محددات الحوكمة و معاييرها"،(**المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الغدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان –طرابلس –لبنان،15–17 ديسمبر 2012**)

[8] –سفيان فوكة، الحكم الراشد و الإستقرار السياسي ،تم التصفح يوم:2019/09/20 من موقع:

https://www.googlle.com /url sa=t&source=web&rct+j&url

[9] – بلعورة هجيرة ، أبو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء،المرجع السابق الذكر، ص 121.

10 – مهني وردة، "دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة"، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، جامعة سطيف 2، الجزائر ، العدد 24،جوان 2017،ص125.

11 –المرجع نفسه، ص 125 .

12–عياد محمد سمير ،**إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية و التحول السياسي**"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات، الجزائر : جامعة حسيبة بن بولعيد (الشلف) ،د س ن " ،ص ص 2،3.

[13]– مراد ناصر،"التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر"،**مجلة التواصل**، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 06، جوان 2010، ص 134.

[14] –زين الدين بريوش،جابر دهيمي،**دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات دراسة حالة شركة الإسمنت**"ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدو لي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الجزائر: جامعة ورقلة،22–23 نوفمبر 2011"،ص 646.

[15]- شعبان عبد العالي عطية وآخرون، **معجم الوسيط في اللغة العربية**، ج 1، القاهرة:دار الفكر،2004،ص173.

[16]– محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس السبعينيات آفاق المستقبل**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الآداب،1986، ص45.

[17]– كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 25، الجزائر، 2002، ص3.

[18] –كربالي بغداد ،حمداني محمد ،"استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر"،**مجلة علوم إنسانية**،العدد45 جوان 2010،ص ص 10،11.

[19]– عيسى قبقوب، كاكي محمد،"السياسة البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة آفاق علمية**، جامعة تامنغست، الجزائر، العدد 13،أفريل 2017،ص 11.

[20]–مطانيوس مخول،عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية و دورها في تنمية المستدامة**، المرجع السابق الذكر ،38.

[21] – لعفيفي الدراجي، توفيق بن الشيخ،**متطلبات تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول المقاولتية ودورها في تطوير القطاع السياحي،الجزائر:جامعة 08 ماي 1945 (قالمة)24–25 أكتوبر 2017" ص 06.

[22] – عبد القادر بلخضر، آدم رحمون،"الخيارات الإستراتيجية للخروج من تبعية المحروقات وتحقيق التنمية المستدامة"،**مجلة إقتصاديات المال والاعمالjfre** ، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2018، ص95.

[23] – بومدين طاشمة،"الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"،مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 26، جوان 2010، ص 30.

[24]– على أحمد السيد دقن،"التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية –نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة"، **المجلة العربية للإدارة**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 02، جوان 2019، ص ص 264–266.

[25]– مهني وردة، مرجع السابق الذكر، ص 129.

[26]– جدو فؤاد، **التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر** ،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 16– 17 ديسمبر 2008، ص 07.

[27]– حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في كتاب:الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص65.

[28]–أحمد ابراهيم ملاوي،"أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص 269.

[29]–حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح في كتاب:الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**،المرجع السابق الذكر، ص65.

[30]–بعروة هجيرة، أبو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا، المرجع السابق الذكر، ص124.

[31]– الكايد زهير، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008، ص 208.

[32]– زكريا محي الدين ،بن يعقوب مروة،بن حجوبة حميد، **التنمية المستدامة حالة الجزائر**،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المحاسبة الخضراء و التدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة الجزائر:جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم)،28-29 نوفمبر 2017.

[33]–سالمي رشيد، عزي هاجر،**واقع و أفاق التنمية المستدامة في الجزائر**،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة بعض تجارب الدول ،23-24 أفريل 2018."ص 10.

[34]–مراد ناصر،التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ،المرجع السابق الذكر،ص151.

[35]–عيسى قبقوب ،كاكي محمد، السياسة البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر ، المرجع السابق الذكر، ص ص 14-16.